أوراق السياسات

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (2)

"تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج"

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومي

مايو 2020

2020

معهد التخطيط القومي INP

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة:

يعد فيروس كورونا من أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، حيث إن غالبية الأزمات المالية السابقة واجهتها الحكومات من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية، أما أزمة كورونا فهي تهدد المورد البشرى مباشرة ومن ثم فإن تداعياتها تعد الأخطر على الاقتصاد العالمي وتتطلب سياسات مختلفة لمواجهتها.

ويختلف الأمر في مصر، فهي آمنة من وقع الأزمة المباشر في ضوء الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة من إغلاق للمدارس والمنشآت.. إلا أنه لا يمكن التنبؤ بسرعة انتشار هذا الفيروس خلال الفترة القادمة..

وتعد تحويلات العاملين المصريين في الخارج أحد مصادر النقد الأجنبي التي يعتمد عليها في تمويل غايات التنمية المستدامة. ومع افتراض قرب انحسار أزمة كورونا . إلا أن هناك قنوات انتقال لأثر هذه الأزمة على الاقتصاد المصري من خلال تداعيات الأزمة على مصادر النقد الأجنبي ومن بينها تحويلات العاملين المصريين في الخارج بالتركيز على مفهوم الهجرة المؤقتة وحاملي تصاريح العمل وشركاء التجارة الرئيسيين ومصدري رؤوس الأموال وأسواق العمل في الدول العربية وخاصة أسواق العمل في مجلس التعاون الخليجي، والأرقام المستخدمة للتحويلات هي تلك التحويلات المسجلة رسمياً ولا تشمل التحويلات العينية أو التحويلات غير المسجلة.

وبالرغم من أن التحويلات العينية يمكن تقديرها خلال استخدام المسوحات المكثفة للمهاجرين إلا أن التحويلات غير المسجلة يصعب تقديرها، وقد تباينت التقديرات حول قيمتها حيث ذهب البعض إلى أنها تصل إلى أكثر من 60% من المسجلة رسمياً، وفى دراسات أخرى ذكرت أنها قد تصل إلى مرتين أو ثلاث مرات تلك المسجلة رسمياً.

لذلك تهتم الورقة بعدة أمور منها: إلقاء الضوء حول تداعيات كورونا على مسار الهجرة والتحويلات، في العالم من واقع بعض الدراسات والتقارير الدولية, ثم التعرف على خصائص الهجرة والتحويلات حيث كشف انتشار فيروس كورونا المستجد عن هشاشة أسواق العمل وصعوبة استدامة التحويلات حيث إنه بالرغم من اتفاق الدول النامية والمتقدمة على العديد من التدابير الاحتوائية للأزمة إلا أن حدة التأثير قد تتباين وفق أساسيات الاقتصاد الكلي والاطار المؤسسي والهيكلي الحاكم لأسواق العمل والتحويلات وسوق النفط العالمي، ولدراسة تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين في الخارج كان ضرورياً التعرف علي خصائص

الهجرة والتحويلات ومن ثم الأثر المتوقع من إحداث خلل في الإيرادات بالعملات الصعبة ومن ثم علي توقعات معدل البطالة بعد عودة جزء من العمالة ونطاق الاستغناءات المحتملة.

1- نظرة عامة حول تداعيات كورونا على مسارات الهجرة والتحويلات في العالم

من المتوقع ان تنخفض التحويلات العالمية علي نحو حاد بحوالي 20% ([1]) في 2020 لسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد -19) وتدابير الإغلاق. ويرجع الانخفاض المتوقع إلى انخفاض أجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة. وهي الشريحة الأكثر تعرضاً لفقدان الوظائف والأجور في أي أزمة اقتصادية في البلد المضيف. حيث يتوقع أحد الباحثين ([2]) أن المنطقة العربية بالرغم من وجود اختلافات كبيرة بين دولها (22 دولة) من حيث أنظمتها الصحية والموارد المتاحة إلا أنها غير مهيأة للتعامل مع تأثير مرض معدى وقاتل كمرض كوفيد -19. حتى الآن يعتبر انتشار هذا المرض محدوداً مقارنة بمناطق أخرى من العالم, ومع ذلك فإن بعض الدول الأكثر تأثراُ بفيروس كورونا المستجد تتواجد في الجوار المباشر لدول مثل ايطاليا وإسبانيا وإيران، بالإضافة إلى ذلك تتمتع المنطقة بعلاقات تجارية وجيوسياسية وثيقة مع دول في أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، حيث لا يزال فيروس كورونا موجوداً أو في مرحلة الانتشار، علاوة علي ذلك، يرجع انخفاض عدد الحالات المؤكدة في البلدان العربية إلى انخفاض نطاق الاختبار من قبل خدماتها الصحية، من جانبها حذرت منظمة الصحة العالمية في منتصف مارس من أن جائحة كوفيد لم تصل بعد الي ذروتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فيما يخص الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) فهي تمتلك موارد أنظمة صحية أكثر كفاءة من بقية الدول العربية، ومع ذلك فإن الاضطرابات الاقتصادية وانخفاض اسعار النفط يضعان مزيداُ من الضغوط علي مواردها المالية والخدمات العامة، وقد طبقت جميع هذه البلدان تدابيراُ واسعة النطاق لاحتواء انتشار الوباء ومع ذلك، هناك خطر كبير من الإصابة بالعدوى بين العمال الأجانب (في بعض دول الخليج هؤلاء يمثلون غالبية السكان) وخاصة أولئك الذين يعملون في قطاعات البناء والخدمات والذين يعيشون في ظروف مزدحمة لا يتوافر فيها الخدمات الصحية المناسبة.

---

[1] البنك الدولي، بيان صحفي 2020/4/22

المصدر: البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث

[2] هيثم عميرة فرنانيرث ، فيروس كورونا في الدول العربية : عاصفة عابرة ، فرصة للتغيير أم كارثة اقليمية ؟

Real Instituto elcano , ARI 39/2020 (version en' arabe), 7 de abril de 2020 .

من جهة أخرى يمكن أن يكون لهذا الوضع الجديد تأثيراً كبيراً علي قطاعات السياحة والنقل الدولي في دول الخليج وكذلك علي قطاعات العقارات والفاعليات العالمية الكبرى التي ستقام في تلك المنطقة مثل اكسبو 2020 في دبي واجتماع مجموعة العشرين G -20 حيث تمثل تحدياً ضخماً يجعل من الصعب أداء هذه الوظيفة بنجاح في وقت حرج بالنسبة للنظام العالمي.

ستكون النتيجة النهائية لهذه الأزمة بالنسبة للدول العربية مشروطة بعدة عوامل: مثل مدة حالة الطوارئ الصحية الدولية, وفعالية السياسات الحكومية في التخفيف من آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك فإنه في ظل الديناميكيات العالمية السريعة التغير فإن العديد من العوامل التي ستحدد نهاية هذه الأزمة تخرج عن سيطرة الحكومات العربية لأنها تعتمد علي الوضع العالمي الذي يحدد بدوره مصادر دخل هذه الدول (الطاقة، التجارة والسياحة والنقل وما إلى ذلك) وفرص العمل التي تتوفر لسكانها، وقد تكون جائحة كوفيد-19 عاملاً يؤدى إلى تفاقم المشاكل وإشعال الصراعات في المنطقة العربية ولكنها أيضا يمكن أن تمثل فرصاً لزيادة التعاون الاقليمي والتحرك نحو الحكم الرشيد وتغير مسار النزاعات المسلحة.

بالرغم من أنه يتم منح إعفاءات للمهن الرئيسية مثل العلماء والأطباء والصحفيين القادة الحكوميين إلا أن العمال المهاجرين([1]) في الخارج حالياً قد لا يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، حيث إنه من المتصور استجابة للحجر الصحي الحالي والمستقبلي ستقوم الشركات بتطوير قدرات الأتمتة وبالتالي إنهاء بعض الوظائف التي غالباً ما يشغلها المهاجرون بسرعة أكبر، بالإضافة إلى ذلك ففي معظم الصناعات ستتركز عمليات تسريح بعض الموظفين نتيجة انتشار الفيروس علي العمال المهاجرين, لأن كثيراً منهم من حاملي التأشيرات المؤقتة وهؤلاء سيواجهون خيارات صعبة عند الاستغناء عنهم, فإما العثور علي وظيفة أخرى أو الحصول علي نوع مختلف من التأشيرات، وعندما تصبح الوظائف متاحة بعد انتهاء أزمة كورونا يتوقع أن حكومات العديد من الدول ستشجع بلا شك الشركات علي توظيف المواطنين وهو ما ستكون له آثار دائمة علي العمال المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم وبالتالي تتسع الفجوة بين الدول الأكثر ثراءً والأكثر فقراً، ويشار أيضاً إلى أن العديد من العمال المهاجرين وخاصة من ذوى المهارات المتدنية ليس لديهم خيار العمل من المنزل مما يعرضهم لخطر فيروس كورونا ونشره فضلاً عن تعرضهم لمزيد من الاخطار لأن العديد منهم لا يحصلون علي رعاية صحية مناسبة، ومع القيود

[1] ايرول بيبوك –اتساع الفجوات : اتجاهات تأثير وباء كورونا علي الهجرة العالمية – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الثلاثاء ، 7 ابريل 2020 عرض باسم راشد .

Errol yay-boke , Five ways Coved 019 TsChangeing Global Migration , Centre for Strategic and International Studies .

المفروضة علي المدى القصير فإن النازحين قسراً والمهاجرين سيكونون في خطر متزايد حيث يقيم 84% من اللاجئين، 99% من النازحين داخلياً في المناطق التي وصلها الفيروس حديثاً.

وبالإضافة إلى ما تقدم هناك أدلة متزايدة على أن القيود المفروضة على الهجرة الآمنة والمنظمة والعادية تدفع الأفراد – ما يصل عددهم إلى 100 مليون شخص على مستوى العالم إلى مسارات غامضة للهروب من الأذى عبر الهجرة غير الشرعية.

من المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 19,7% لتصل الي 445 مليار دولار في عام 2020 ([1]) وذلك مقارنة بـ 554 مليار دولار في 2019 مما يمثل خسارة في الموارد المالية الأساسية للأسر المعيشية والأولي بالرعاية. كذلك فإن التقديرات توضح أن معدل نمو تدفقات التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنخفض بنسبة 19,6% في عام 2020 ثم تتحسن بنسبة 1,6% في عام 2021، ويوضح البنك الدولي أن عام 2019 قد شهد تطور تدفقات التحويلات إلى الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل بما يفوق الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث اصبحت هذه التدفقات مصدراً رئيسياً لهذه الدول.

وتوضح الدراسات السابق الإشارة إليها ان التحويلات تعمل علي التخفيف من وطأة الفقر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وكذلك تحسين الآثار التغذوية, وترتبط بارتفاع الانفاق علي التعليم وتحد من عمالة الاطفال، ويؤثر انخفاض التحويلات على قدرة الأسر على الإنفاق على هذه المجالات ويساعد البنك الدولي مع بلدان مجموعة العشرين والمجتمع العالمي علي خفض تكاليف التحويلات وتحسين الشمول المالي للفقراء.

ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات التحويلات في أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة (27,5%) في عام 2020 تليها أفريقيا جنوب الصحراء (23,1%) وجنوب آسيا (22,1%) والشرق الأوسط وشمال افريقيا (19,6%) وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (19,3%) وشرق آسيا والمحيط الهادي 13%.

[1] World Bank Group, COVID-19 Crisis through a Migration lens, Migration and Development Brief 32, April 2020, p. 8, table (1-2)

وذكر التقرير بأن هذا الانخفاض لا يرجع إلى الانخفاض في أعداد المهاجرين الدوليين ولكن لحد كبير نتيجة الانخفاض في الأجور والتشغيل للعمالة المهاجرة في الدول المضيفة ولضعف اليورو مقابل الدولار، وأن تدفقات التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي ستتأثر بالركود تحت تأثير تداعيات كورونا وكذلك بالهبوط في أسعار النفط.

ومن المتوقع أيضا أن تصبح تدفقات التحويلات أكثر أهمية لهذه المجموعة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مقارنة بنسبة انخفاض في الاستثمارات المباشرة أكبر من 35%. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن هذه المجموعة من البلدان ستتعافى تحويلاتها في عام 2021 لترتفع بنسبة 5,6% لتصل الي 470 مليار دولار في 2021، وهذه الآفاق من تدفقات التحويلات تكتنفها ظروف عدم اليقين لصعوبة تحديد أثر كوفيد على الاقتصاد العالمي وعلى آفاق النمو فيه وعلي تدابير الحد من انتشار هذا المرض، وفي الماضي كانت التحويلات تقوم بدور في مواجهة التقلبات الدورية في أوقات الأزمات.

ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 19,6% لتصل إلى 47 مليار دولار في 2020 بعد نمو بلغ 2,6% في 2019, ويرجع هذا التراجع إلى تباطؤ النمو العالمي وأثر انخفاض أسعار النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك يتوقع أن تتأثر التحويلات من منطقة اليورو أيضا بالتباطؤ الاقتصادي في المنطقة قبل ظهور كورونا وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار الامريكي. وفي 2021 يتوقع أن تتعافى التحويلات حتى وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة بنسبة 1,6% بسبب معدلات النمو المتوسطة المتوقعة في منطقة اليورو وضعف التدفقات إلى الخارج من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تكلفة إرسال التحويلات

أما ما يخص تكاليف التحويلات لمبلغ 200 دولار إلى المنطقة فتسجل 7% ولم تتغير هذه النسبة كثيراً عما سبق وتتراوح تكلفة إرسال الأموال من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى مصر والأردن ما بين 3، 5% وقد تضررت وظائف قطاع الخدمات أي ما تضرر منذ بداية هذه الأزمة, وفقد المهاجرون العاملون في الفنادق والمطاعم والصالونات وظائفهم دون مساندة حكومية محتملة, والأسوأ من ذلك أنهم لا يستطيعون حتى العودة إلى بلدانهم لسبب قيود السفر, وتحتاج هذه الشريحة إلى مساندة مستهدفة، وعلي الأرجح أن الذين نجحوا في مواصلة العمل في مجال الرعاية الصحية قد يجدون صعوبة في إرسال الأموال بسبب عمليات الإغلاق، وبالتالي قد يصبح إرسال الحوالات النقدية مهمة مستحيلة عندما لا تتوافر البدائل الرقمية، وبنهاية 2019 بلغ متوسط التكلفة العالمية لتحويل 200 دولار 6,82% او 13,84 دولار ويرمي الهدف رقم 10 من أهداف التنمية المستدامة إلى تقليل هذه التكلفة إلى 6 دولارات في المتوسط في 2030 ولذلك يوصي البنك الدولي ببعض الإجراءات دعماً لقطاع التحويلات ([1]):

[1] الفولشوجارسيا مورا ، ميكال رونكوفسكي ، التحويلات في زمن فيروس كورونا ، الحفاظ علي تدفقها .
https : ll blogs .world ban K . org larl voices lremittances – times – Coronavirus – keep – them – Flowing.

- ينبغي للسلطات العامة والحكومية معاملة شركات ومكاتب تقديم خدمات التحويلات بوصفها خدمات أساسية وضرورية أن تخفف من أي أثر علي تشغيل هذه الشركات والمكاتب.
- يتعين مساندة صناعة التحويلات المالية بالأدوات المناسبة لإدارة مخاطر الائتمان والسيولة على نحو فعال.
- خفض اسعار التحويلات لمواجهة تحديات انتشار البطالة والمحنة التي تواجه الجاليات المهاجرة في البلدان المضيفة.
- اعتماد نماذج التحويلات خلال الوسائل الرقمية.
- مساندة الشمول المالي للجميع في البلدان المرسل إليها تحويلات وبين العمال المهاجرين في البلدان المرسلة.

ولذلك هناك دعوة للتحرك علي المدى المتوسط، حيث سيعتمد انتعاش تدفقات التحويلات اعتماداً كبيراً علي نجاح جهود التحفيز الاقتصادي لمجموعة العشرين وغيرها من الدول المرسلة لصافي التحويلات وحركة الهجرة وديناميكيات سوق العمل الأوسع نطاقاً، ولذلك ثمة هناك حاجة إلى جهود مستهدفة دعماً للجاليات المهاجرين في البلدان المضيفة، حيث إنه من شأن التقلبات في أسواق الصرف الأجنبي أن تجعل صعباً علي مقدمي خدمة التحويلات تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية, مما يؤدى إلى ارتفاع الرسوم المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية والي جانب ارتفاع تكاليف التشغيل الناتجة عن الاضطرابات التشغيلية والتوقف يمكن أن يحدث ارتفاع في أسعار التحويلات علي المدى القصير كذلك فإن أنظمة الحماية الاجتماعية الفعالة من الأهمية بمكان لحماية الفئات الفقيرة والأولي بالرعاية، وعلي البلدان المضيفة أن تدعم الإجراءات التدخلية الخاصة بالحماية الاجتماعية للمهاجرين وأن يكون تسريع وتيرة الخدمات المالية الرقمية لخفض تكاليف التحويلات أولوية قصوى بمجرد استقرار الأزمة العالمية, حيث لا تزال متوسط التكلفة العالمية لتحويل 200 دولار هي 6.8% في الربع الأول من عام 2020.

- تعزيز الامتثال لإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الارهاب وتطوير الحلول الرقمية للتعرف على الهوية.

علي الرغم من الهبوط المتوقع في تدفقات التحويلات إلا أن مجموعة البنك الدولي [1] تتوقع أن تصبح تدفقات التحويلات مصدراً أكثر اهمية للتمويل الخارجي لمجموعة الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي عام 2020 على الأرجح أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] Word Bank Group, op. cit, pp.8-9.

بنسبة تفوق 35% نظراً لفرض حظر على السفر والاختلالات في التجارة الدولية. وبالإضافة إلى الانخفاضات في اسعار الأسهم للشركات دولية النشاط فإن تدفقات المحافظ (الخاصة) خلال أسواق الأسهم والسندات ربما تخضع لانخفاض بنسبة حوالي 80%.

كذلك استمرت تكلفة الإرسال متجاوزة هدف SDG(3%) وكذلك بالنظر إلى الاختلالات الحادثة بالخدمات المتعلقة بالتحويلات برغم الاستخدام المتزايد للخدمات الرقمية والمنافسة المتزايدة من قطاع الاعمال والحكومة في الدول المستقبلة.

وكما اشير سابقاُ فإن متوسط التكلفة العالمية انخفضت من 6,9% في الربع الأول من 2019 الي 6.8% في الربع الأول من 2020، ويلاحظ أن هذه النسبة قد زادت من 6,76% في الربع الأول من 2019 الي 7% بالنسبة لمجموعة دول MENA (الشرق الأوسط وشمال افريقيا).

ووفقاُ لقاعدة بيانات البنك الدولي تصدرت مصر مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تدفق التحويلات إلى الداخل، حيث حصلت مصر على ما قيمته 26,8 مليار دولار تليها لبنان والمغرب والأردن واليمن (7,5، 6,7، 4,5، 3,8 مليار دولار) على الترتيب وذلك في عام 2019.

وهذه التدفقات مثلت ما نسبته 8,9% من GDP خلال 2019 مقابل 12.7%، 5,9%، 10.2%، 12.6% لهذه الدول علي الترتيب والانخفاض المتوقع في التحويلات إلى منطقة MENA([2]) (20% في 2020) مقابل زيادة قدرها 2.6% في 2019 يمكن أن تعزى للتدهور العالمي استجابة لتداعيات فيروس كورونا ولتأثير الانخفاض في أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي. ويلاحظ أن غالبية الدول المتسلمة للتحويلات على الأرجح أنها ستعاني من انهيار في تدفقات التحويلات، وكذلك فإن التأثيرات العميقة ستأتي من منطقة اليورو التي ستعاني من التدهور الاقتصادي وكذلك من تدهور عملة اليورو مقابل الدولار، بما يؤثر سلبياً على كل من المغرب وتونس. وسيعود التعافي بمعدل بطيء 1.6% في 2021 نظراُ لتواضع النمو في منطقة اليورو وفي ظل ضعف التدفقات من دول مجلس التعاون الخليجي.

[2] تعتمد منهجية التنبؤ بالتحويلات لعام 2020 على استخدام مجموعة البنك الدولي لنموذج تقدير اعتيادي متوافر في الادبيات حيث يقدر التحويلات كدالة في الدخل لدول الهجرة المقر والمنشأ. والقاعدة الاساسية ان تدفقات التحويلات ترتبط طردياً (ايجابياً) بدخول المهاجرين (يؤخذ كمتغير تقريبي متوسط الدخول الاسمية لدول المقر (الدول منشأ التحويلات)، وهذه ترتبط ايضا بمستويات الدخول والأسعار (متوسط دخل الفرد الاسمي) للدول التي يأتي منها المهاجر أي الأصل المستلمة للتحويلات حول هذه المنهجية يرجي الرجوع لـ
World Bank Group,op.cit, Appendix : Data Notes and Methodologies for forecasting Remittances and FDI, pp .30 -32

علي الجانب الآخر يشير تقرير لصندوق النقد الدولي ([1]) أن كوفيد 19 يمثل تهديداً صريحاً لمستوردي النفط في MENAP (أفغانستان، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب , باكستان , السودان , سوريا , تونس)، لهذه الدول في الأجل الطويل بما تنطوي عليه من زيادة معدلات البطالة والتي حققت في المتوسط 9,5% في 2019، والتي يتوقع أن تسوأ أكثر في العديد من هذه الدول، وذلك برغم أن انخفاض أسعار النفط يمكن أن يقدم دعماً في الأجل المنظور، إلا أن ضعف النشاط المحلي المترتب علي غياب الثقة واشتداد وضع الدين العام في بعض الدول قد يفاقم من المخاطر في المستقبل. حيث يتوقع أن يتقلص النمو في المتوسط لعام 2020 بنسب تتراوح ما بين 1% – 4,5% مقارنة بمستويات 2019. كذلك فإن صدمات اضافية في الطلب والعرض قد تأتي خلال قنوات التجارة، السياحة، التحويلات واشتداد الظروف المالية العالمية بما ينعكس على ظروف الائتمان المحلي. وأنه في ظل الإجراءات الاحتوائية ربما تنخفض التجارة (بالنسبة لجيبوتي، مصر، موريتانيا، باكستان، تونس) بما يؤثر علي مناخ الأعمال والإنتاج المحلي.

وتعتمد هذه الدول المستوردة للنفط كثيراً علي الواردات تلبية لاحتياجات الطلب المحلي والصادرات حيث تمثل الواردات 57% من GDP مقابل 47% للأسواق الناشئة والدول النامية. هذه الاختلالات المتوقعة في المعروض من سلع الاستهلاك والتدهور في العملة يمكن أن يدفع الاسعار المحلية إلي أعلي. ويبين التقرير ([2]) أن انخفاض اسعار النفط يمكن أن يقلص الاختلالات المالية والخارجية ولكن انخفاض تدفقات رؤوس الأموال وتدفقات التحويلات من الدول المصدرة للنفط ربما يؤثر أيضاً علي النشاط الاقتصادي. ولكن في عام 2014 عندما انخفضت اسعار النفط إلى النصف استطاعت دول MENAP المستوردة تحسين موازينها المالية بنسبة 0.6% من GDP وحساباتها الجارية بنسبة 0,9% من GDP ومع ذلك انخفضت كل من نسبة التحويلات والاستثمار المباشر بنسبة 0,3%، 1% من GDP علي الترتيب. وتوقع

[1] IMF (2020) The Regional Economic outlook: Middle East and Central ASIA, update.

[2]) IMF (2020) , ibid , pp.16-19

التنبؤات الخاصة بمعدل النمو والمتغيرات المالية والخارجية الخاصة بمصر

السنة	معدل النمو الحقيقى	معدل التضخم	التوازن المالى الحكومى العام	توزان الحساب الجارى % من GDP
2020	2%	4.9%	% (7.7) –	% (4.3) –
2021	2.8%	7.2%	% (5.9) –	% (4.5) –

التقرير أن تتحسن موازين الحساب الجاري في 2020 بالرغم من انخفاض كل من الايرادات السياحية والتحويلات بنسبة تقلص في المتوسط تصل الي 4.9% منGDP.

ويشير تقرير آخر لـ IMF ([1]) أن منطقة MENA قد تعرضت لتراجع في تدفقات الحافظة يقترب من 2 بليون دولار منذ منتصف فبراير الماضي في الوقت التي انخفضت فيه أسعار الأسهم وتزايد انتشار السندات، وتزامن ذلك مع آجال استحقاق الديون السيادية بما قيمته 35 بليون دولار في 2020.

وتتنبأ إحدى دراسات صندوق النقد الدولي ([2]) بأن اكثر القطاعات تضرراُ من تفشي الفيروس هما: قطاعي السياحة، والنقل، حيث تمثلت الإجراءات الاحترازية في إغلاق المحال التجارية ومناطق التسوق والأماكن الترفيهية, علماً بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة، ومن ثم فإن تداعيات فيروس كورونا تنعكس علي سوق العمل كونها ستؤدى إلى تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضي أجور ضئيلة فضلاُ عن تخفيض ساعات العمل ودخل الفرد.

وعليه سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقل نسبياً خلال الأجلين القصير والمتوسط، وهو ما يتسق مع مخاوف منظمة العمل الدولية التي أشارت إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس قد تتسبب في فقدان 25 مليون وظيفة في العالم (في ظل الفرضية غير المتفائلة) مقابل فقدان 5,3 مليون عاطل (في ظل الفرضية المتفائلة) وهذا العدد المفقود من الوظائف يفوق مثيله المسجل خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 البالغ 22 مليون وظيفة ([3]).

2- قنوات انتقال تأثير انتشار فيروس كورونا علي تحويلات المصريين العاملين بالخارج

- يحددها تقرير صندوق النقد العربي ([1]) في قناة الطلب الخارجي، الأسعار العالمية للنفط، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاُ عن عدد من القنوات الأخرى التي من المتوقع أن

---

[1]) world Economic Forum , Emerging Priorities and Principles for managing The Global Economic impact of COVID-19,Chief Economists oat hook , April 2020 .,P.10

[2]) الوليد احمد طلحة ، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد علي الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابريل 2020 ، ص 13 .

[3]) صندوق النقد العربي ، تقرير آفاق الاقتصاد العربي " الاصدار الحادي عشر " ، أبريل 2020 ، ص5 .

[1]) صندوق النقد العربي ، المرجع السابق .

تؤثر علي أداء الاقتصادات العربية مثل أسعار الفائدة والتطورات في أسواق المال العربية وذلك نتيجة ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار أو بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بسلة من العملات يمثل الدولار وزناً مهماً بها (12 دولة عربية)

- تسجل الاقتصادات العربية ذروة تأثرها بأية صدمة يتعرض لها الاقتصاد الصيني في العام التالي مباشرة لحدوث الصدمة ثم يتم استعادة التوازن وبشكل تدريجي بداية من العام الثالث لحدوث الصدمة.
- تأثر صادرات الدول العربية بتراجع محتمل للطلب العالمي بما لا يقل عن 50% وذلك بما يشمل كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له, وهو ما سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يعد مسئولاً عن توليد نحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه سوف تتأثر الاقتصادات العربية بتباطؤ محتمل في الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين حيث تعتبر الدول المتأثرة بالفيروس حالياً من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب 65% من الصادرات العربية.
- ووفقاً لتقديرات الإسكوا ([2]) من المتوقع انخفاض صادرات المنطقة العربية بمقدار 88 مليار دولار نتيجة للآثار الوخيمة للفيروس في ظل سيناريو تدهور الأوضاع (معدل النمو العالمي (-3%). حيث يتوقع تراجع صادرات المنطقة بـ 74 مليار دولار وكذلك تتراجع الصادرات البينية العربية بما قدره 14 مليار دولار تقريباً, وحسب سيناريو النمو العالمي المعتدل 1.5% تنخفض الصادرات بما قيمته 28 مليار دولار، ومن المتوقع أن تحل الصناعات التعدينية والكيمائية في طليعة القطاعات الأكثر خسارة وتسجل الصناعات التحويلية بما في ذلك الصناعات الميكانيكية والكهربائية نحو 13% من إجمالي انخفاض الصادرات أي أنها ثاني أكثر القطاعات تضرراً.
- علي الجانب الآخر يتوقع أن ينخفض مجموع واردات المنطقة العربية بمقدار 111 مليار دولار نتيجة لآثار الفيروس علي الاستهلاك والتصدير (حسب سيناريو تدهور الأوضاع، معدل النمو العالمي (-3%)، كذلك من المحتمل أن تصل قيمة الانخفاض في الواردات غير النفطية إلى 89 مليار دولار، وتتضمن الواردات غير النفطية مواد استهلاكية ومواد خام تستخدم للصناعات التحويلية. وفي ضوء سيناريو النمو العالمي المعتدل 1,5% تقدر الخسائر في الواردات بما لا يقل عن 35 مليار دولار، تسجل المنتجات الميكانيكية والكهربية 51% من منتجات الصناعات التحويلية من إجمالي الانخفاض في الواردات وتسجل

[2]) الاسكوا، آثار جائحة كوفيد -19 على الاقتصادات العربية: (التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر E/ESCA/ 2020 / Policy Brief (6)

الصناعات الكيمائية نحو 17% من إجمالي انخفاض الواردات – أى أنها ثاني أكثر الصناعات تضرراُ في المنطقة العربية.

- وفيما يخص أوضاع الميزان التجاري قد يحقق الميزان التجاري في ظل سيناريو تدهور الأوضاع صافي موجب قدره 12 مليار دولار. وفي ظل سيناريو النمو المعدل (+) 3 مليار دولار.
- وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة [1]تراجع الطلب العالمي علي النفط بنحو 2.5 مليون برميل يومياً خلال الربع الثاني من العام الجاري 2020 وتوقعت أن يتزايد حجم الانكماش في الطلب إلى ما قد يصل الي 20% أو نحو 20 مليون برميل يومياً خلال أسوأ فترات الأزمة. واذا صدقت التوقعات فستعود الأسعار إلى مستويات متدنية للغاية وقد تصل الأسعار إلى مستويات تبلغ 10 دولارات للبرميل ويتزامن مع ذلك أن صناعة النفط العالمية تتقلص في ضوء انخفاض العائد علي رأس المال المستثمر، ولذلك ستتوسع فقط الشركات الأقوى علي الاستمرار.

يوضح جدول (1) تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2003 – الشهور الأولي (الربع الأول من 2020 وذلك وفقاُ لسعر سلة الأوبك، سعر نفط Dubai، وسعر Brent لكل برميل نفط. والملاحظ بأن OPEC Basket يمثل متوسط مرجح لأسعار الخامات البترولية التي ينتجها أعضاء الأوبك بينما BRENT يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية... ويتبين بصفة عامة الاتجاهات الهبوطية لأسعار النفط خلال السنوات (2014– 2017) ثم التحسن في الاسعار في عام 2018 ثم معاودة الهبوط في 2019 والربع الأول في 2020

[1] على صلاح ، "ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا" ، دراسات خاصة ، سلسلة دراسات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 04–13 أبريل 2020 ، ص 12 .

جدول (1) تطور أسعار النفط العالمي خلال الفترة (2003–2020)

[2]Brent ($/b)	Dubai (b/$) ($/b)	changes (year to year)	[1]OPEC Basket ($/b)	السنوات
28.9	26.73	–	28.1	2003
38.3	33.45	28.4	36.07	2004
54.43	49.29	39.9	50.47	2005
65.39	61.43	21.0	61.08	2006
72.69	68.36	13.1	69.08	2007
97.63	93.77	43.9	99.4	2008
61.86	61.75	-39.8	59.85	2009
79.63	78.06	29.4	77.45	2010
110.93	106.03	38.7	107.46	2011
111.96	108.9	1.9	109.45	2012
108.85	105.43	-3.3	105.87	2013
98.93	96.65	-9.0	96.29	2014
52.37	51.17	-48.6	49.49	2015
44.04	41.2	-19.6	39.8	2016
54.39	53.11	29.7	51.62	2017
71.07	69.15	37.1	70.75	2018
64.03	63.17	-9.8	63.82	2019
63.6	63.8	2.0	65.09	يناير 2020
55.0	54.5	-14.7	55.49	فبراير 2020
33.0	33.8	–	–	مارس 2020

المصدر:

- **بيانات مجمعة من التقارير السنوية لمنظمة الأوبك المتاحة علي الرابط التالي:**

(10/5/2020). https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

- **بيانات إحصائيات الانكتاد، الأسعار السلعية الشهرية والسنوية متاحة علي الرابط التالي:**

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx (10/5/2020).

- وبالنسبة لقناة الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر تقرير الإسكوا تراجعاً بمقدار 17.8 مليار دولار بنسبة 45% تقريباً. حيث تشهد البلدان العربية بالفعل انخفاضاً في تدفقات الاستثمار المباشر الواردة والتي بلغت 31 مليار دولار في 2018 مقابل 88.5 مليار دولار في عام 2008. ويؤجج هذا التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار المخاوف بشأن القدرة على تمويل المشاريع في المنطقة العربية في مجال الطاقة والبتروكيماويات.
- وإجمالاً يمكن القول بأنه لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة للفيروس على مجموعة الدول العربية حيث يتوقع تباين الصدمات على مستوى الطلب والعرض اعتماداً على مدى قوة الاستهلاك المحلي ومرونة سعر الصرف وعمق سوق النقد الأجنبي في هذه الدول بالإضافة الي عوامل اخرى مثل متانة شبكات الحماية

([1]) **OPEC Basket**: متوسط مرجح لأسعار الخامات البترولية التي ينتجها أعضاء الأوبك.

([2]) **Brent**: خام نفطي يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية، ويتكون برنت من مزيج نفطي من 15 حقلا مختلفًا في منطقتي برنت وتينيان (بعضها يقع في المملكة المتحدة والبعض الآخر في النرويج)